ان نصب قاسما عدلا مأمونا عالما بالقسمة يرتقه
من بيت المال او يقدر له اجرا يأخذه من المتقاسمين
وهو على عدد رؤسهم ولا يجبر الممتنع على واحد ولا يترك
القاسم يشترك جماعة في ايديهم عقار طلبوا من القاضي
قسمته وادعوا انه ميراث لم يقسمه حتى يقيموا البينة
على الوفاة وعدد الورثة وفي غير العقار يقسمه بقولهم
وادعوا في العقار الشراء او مطلق الملك قسمه باعترافهم
وان حضر وارثان فاقاما البينة على الوفاة وعدد الورثة
ومعهم وارث غايب قسمه بينهم الا ان يحضر العقار
في يد الغايب وفي الشرى لا يقسمه حتى يحضر البيع وان حضر
وارث واحد لا يقسم واذا طلب احد الشركاء القسمة
وكل واحد منهم ينتفع بنصيبه قسمه بينهم وان
كانوا يستضرون لا يقسم وان كانا ينتفع احدهم قسم
بطلبه ولا يقسم الجواهر والرقيق والحمام والحانوت
والبئر والرحى الا بتراضيهم ويقسم كل واحد والدار في

و

وكحوانيت وحده ويقسم البيوت قسمة واحدة
ويقسم السهمي من العلو سهم من السفل وقال محمد يقسم
بالقيمة وعليه الفتوى ولا يدخل الدراهم في القسمة الا بتراضيهم

فصل ينبغي للقاسم ان يقرع بينهم في ضرب اسمه
وليس على سهم اخذه لاحدهم الرجوع اذا قسم القاضي او نايبه فان
كان في نصيب احدهم مسيل او طريق لغيره لم يشترط فان
امكن صرفه عنه والا فسخت القسمة وان شرطوا بالقسمة
عليهم ثم ادعوا احدهم ان من نصيبه شيئا في يد صاحبه
لم يقبل الا ببينة وتقبل شهادة القاسمين على ذلك
وان قال قبضته مني فبينة او يمين خصمه
فان قال ذلك قبل الاشهاد قبل القول وفسخت القسمة وان
استحق بعض نصيب احدهم رجع في نصيب صاحبه بقسطه

فصل المهايات جايزة لمشتاع ولا تبطل بموت
احدهما ولا بموت احدهما وطلب احدهما القسمة بطلت
ويجوز في دار واحد بان يسكن كل واحد طايفة او
منفعا

Copyright © King Saud University